

Distr.: Limited  
31 October 2002  
Arabic  
Original: English



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٩ من جدول الأعمال

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء

على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

فنزويلا\*: مشروع قرار

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أنشأت بموجبه اليوم العالمي للقضاء على الفقر وقرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي أعلنت بمقتضاه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر،  
وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وإلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، ومن ضمنها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية<sup>(١)</sup> ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال-٧٧ والصين.

(١) انظر تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

(٢) انظر A/CONF.199/20.

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٣)</sup> الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع، والالتزام بتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، بما في ذلك مبادرة إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر"،

وإذ تؤكد الأولوية التي أفردتها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم القضاء عليه ضرورة ملحة في توافق آراء مونتيري وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار تزايد عدد من يعيشون في فقر مدقع في بلدان كثيرة، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أشد الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى،

وإذ تسلّم بأنه في حين أن معدل الفقر قد انخفض في بعض البلدان، فإن بعض البلدان النامية والفئات المحرومة يجري تهْميشها والبعض الآخر مهدد بالتهْميش ومستبعد فعليا من منافع العولمة، مما أدى إلى ازدياد التفاوت في الدخل بين البلدان وداخلها، وبالتالي إلى إعاقة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

وإذ تسلّم أيضا بأنه يتحتم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي واقتسام منافع العولمة بإنصاف لكي تكون استراتيجية القضاء على الفقر فعالة،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي، في سياق الإجراءات العامة للقضاء على الفقر، إيلاء عناية خاصة للطبقة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية التي تيسر القضاء عليه، وذلك بأمور منها تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمن يعانون من الفقر، ومن ثم تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بما يسهم من سياسات، وتعزيز وحماية تمتع الجميع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة، بما في ذلك الحق في التنمية، مع مراعاة العلاقة القائمة بين جميع حقوق الإنسان والتنمية، وتحقيق كفاءة الخدمة والإدارة العامتين واتسهما بالشفافية وخضوعهما للمساءلة؛

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

- وإذ **تخطط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)<sup>(٤)</sup>،
- ١ - **تشدد على** أن القضاء على الفقر هو أخطر تحد يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛
- ٢ - **تؤكد أيضا** أن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم؛
- ٣ - **تؤكد أيضا** أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ينبغي أن يسهم في تحقيق الهدفين المتمثلين في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥ وذلك عن طريق انتهاج إجراءات وطنية حاسمة وتعزيز التعاون الدولي؛
- ٤ - **تسلم** بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة في دفع عجلة النمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل بإدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا تاما في نظام التجارة الدولية، مع الإدراك التام لما تنطوي عليه العولمة وتحرير الاقتصاد من فرص وتحديات ومراعاة ظروف كل بلد على حدة، ولا سيما المصالح التجارية والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛
- ٥ - **ترحب** بما تقرر في إعلان الدوحة الوزاري<sup>(٥)</sup> من وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم برنامج العمل المعتمد في الإعلان، بما في ذلك تعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات التي ذات الأهمية للبلدان النامية؛
- ٦ - **تسلم** بأن من الضروري زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا كان للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية<sup>(٦)</sup>، وتدعو في هذا الشأن البلدان التي أعلنت عن زيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية<sup>(٧)</sup> إلى أن تفي بالتزاماتها هذه في أقرب وقت ممكن؛
- ٧ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان المتقدمة النمو التي أقرت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وحققت هذا

(٤) A/57/211.

(٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

الهدف، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بذلك أن تكثف جهودها لتحقيقه في أقرب وقت ممكن وأن تخصص، حسب الاتفاق، في حدود ذلك الهدف، ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً؛

٨ - تؤكد أن الديون الخارجية وخدمة الديون تمثلان عبئاً ثقيلاً على البلدان النامية، خاصة أفقر البلدان وأكثرها مديونية، وتعرقل ما تبذله من جهود للقضاء على الفقر، وتستهلك جانبا كبيرا من نفقات الحكومات، وتحد من الموارد الشحيحة المتاحة للخدمات الاجتماعية العامة والتنمية الاقتصادية، ومن هنا تشدد على أن تخفيف عبء الديون الخارجية يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها عندئذ إلى الأنشطة الملائمة لتحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة؛

٩ - تدعو إلى التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي يتعين أن تمول بالكامل من خلال موارد إضافية، وتشجع جميع الدائنين الذين لم يشاركوا بعد في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على المشاركة فيها، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة قيام دوائر المانحين بتوفير الموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية المستقبلية لتنفيذ هذه المبادرة، وترحب بالاتفاق على ضرورة استعراض تمويل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في إطار تحليلي وبمعزل عن متطلبات تجديد الموارد الخاصة بالمؤسسة الإنمائية الدولية، على أن يتم ذلك في أعقاب الاجتماعات التي ستعقد من أجل التجديد الثامن والثلاثين للموارد الخاصة بهذه المؤسسة، وتهيب بجميع المانحين أن يشاركوا في هذه العملية مشاركة كاملة؛

١٠ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وذلك بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة إحراز تقدم في هذا الصدد ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

١١ - تسلّم بأهمية نشر أفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر بشتى أبعاده مع مراعاة ضرورة تطويع أفضل الممارسات هذه بحيث تتفق مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

١٢ - تؤكد من جديد ضرورة معالجة أسباب الفقر بطريقة متكاملة على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، مع مراعاة الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة، والمياه العذبة، والأمن الغذائي، والهجرة، والاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من الفرص والخيارات المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكنهم من تطوير مؤهلاتهم وتقويتها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والاستقرار؛

١٣ - تعرب عن قلقها من أنه رغم التراجع في عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية في عدد من البلدان النامية في عقد التسعينات، فإن ثلثي هذه البلدان تقريبا أفادت بعدم حدوث تغير في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية أو بأن عددهم قد زاد، ولا سيما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ومن أنه بمعدلات التقدم الحالية، من المرجح أن هدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠١٥ بمقدار النصف سيتحقق في بعض المناطق، ويخفق في غيرها، مثل المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا؛

١٤ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، وتشدد في هذا الصدد على هدف خفض عدد الأشخاص العاجزين عن الحصول على مياه الشرب الآمنة أو غير القادرين على تحمل تكاليفها ونسبة الأشخاص العاجزين عن الانتفاع بمرافق الصرف الصحي الأساسية بمقدار النصف على النحو الذي أكدته مجددا خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛

١٥ - تسلّم بأن عدم توفر الإسكان الملائم يظل من التحديات الملحة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، لا سيما في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب في هذا الشأن عن قلقها إزاء النمو السريع في عدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وتؤكد أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات صارمة على الصعيدين الوطني والدولي، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة، الذي يبلغ ثلث عدد سكان المناطق الحضرية في العالم، سيستمر في التزايد؛

١٦ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب وبخاصة الموجهة للفتيات، في تمكين من يعيشون في فقر، وترحب،

في هذا السياق، يطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم<sup>(٦)</sup>، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، لا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق أهداف داكار وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - تسلم بما لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من آثار مدمرة على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة للأزمة الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا سيما تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وذلك من خلال تعزيز التعاون والمساعدة، وكذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، حسبما اتفق عليه في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١<sup>(٧)</sup>؛

١٨ - تؤكد دور القروض الصغيرة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الفقر تشجع الإنتاج والعمالة الذاتية وتحقق التمكين للذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تدعم وضع خطط لمنح القروض الصغيرة وتطوير مؤسسات القروض الصغيرة وتعزيز قدراتها؛

١٩ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بتشجيع وضع سياسة فعلية وملموسة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج البعد الجنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

٢٠ - تؤكد ما أقره إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، من أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث يظل الفقر تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما يفاقم أكثر من تهميش القارة؛

(٦) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي لمنتدى التعليم العالمي، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

(٧) انظر القرار د-٢٦/٢، المرفق.

٢١ - **ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كبرنامج للاتحاد الأفريقي يهدف أساسا إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المانحة، المساعدة على تنفيذ هذه الشراكة الجديدة؛

٢٢ - **تشدد** على أن هدف الحد من الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ لن يتحقق بدون بذل جهود جادة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا ودعم جهودها الرامية إلى تحسين ظروف عيش سكانها، وتدعو الحكومات الوطنية لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل<sup>(٨)</sup> وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠<sup>(٩)</sup> اللذين اعتمدا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٢٣ - **تؤكد** من جديد الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية، في عدة مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

(٨) A/CONF.191/12.

(٩) A/CONF.191/11.